المقاولاتية مدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي- تجارب دولية

Entrepreneurship is an approach to achieving economic diversification - international experiences

ليلى بعوني[1*]

[1]جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، baouni01@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/01 تاريخ القبول: 2022/10/28 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لإبراز مدى إسهام المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي، إذ تعتبر المقاولاتية أحد أهم الآليات التي أثبتت كفاءتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعد التنويع الاقتصادي مطلب كل الدول وبالأخص الريعية منها.

حيث أظهرت النتائج أن تعزيز وترقية النشاط المقاولاتي يؤدي إلى خلق الوظائف ودعم الابتكار، تطور الصادرات وتنوعها، التغير الهيكلي واستقرار الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي الرفع من درجة التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : مقاولاتية؛ تنويع اقتصادي؛ تجارب دولية.

تصنيف JEL: L26؛ H89؛ O53.

Abstract:

This study aims to highlight the extent to which entrepreneurship contributes to achieving economic diversification.

The results showed that the promotion of entrepreneurial activity leads to job creation and innovation support, the development and diversification of exports, structural change and the stability of GDP, thus raising the degree of economic diversification.

***key words**: Entrepreneurship; economic diversification; International experiences*

Jel Classification Codes: L26 ; H89 ; O53.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

حظي موضوع المقاولاتية باهتمام كبير نظرا لإسهامها الكبير بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك أصبحت مسعى لمختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لخلق نموذج اقتصادي يتماشى مع خصائص وإمكانيات كل دولة، بهدف الرفع من الكفاءة الاقتصادية، من خلال إنعاش وتنويع مصادر وموارد الاقتصاد والابتعاد عن المصدر الواحد الذي قد يعرض الاقتصاد للأزمات أو يزيد من حدتها من ناحية، وحتى تضمن نسب عالية من النمو في الدخل الوطني، التشغيل وتنويع الصادرات من ناحية أخرى.

كما يعتبر التنويع الاقتصادي من الأهداف المنشودة وبالأخص لدى الدول الريعية، لما ينتج عنه من استقرار وتنمية شاملة ومستدامة، مع العلم أن مسألة التنويع في الاقتصاد ليست نهجا مسطرا يمكن إتباعه بسهولة، وإنما تعتبر حالة ديناميكية متغيرة، تنتج عن امتزاج مختلف التغيرات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى الثقافية والعقائدية؛ وبالتالي على الحكومة والمجتمع العمل على تلبية مختلف التغيرات و المتطلبات الجديدة من السلع والخدمات ومواكبتها، لذلك من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى إسهام المقاولاتية في خلق فرص لتحقيق التنويع الاقتصادي؟

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

- التعرف على ماهية المقاولاتية وأهميتها في العملية التنموية؛
- التعرف على التنويع الاقتصادي، مبرراته وشروط نجاحه في الدول الريعية؛
- عرض بعض التجارب الدولية للاستفادة منها.

بينما أهمية هذا البحث فتكمن في كونه يتناول موضوع كثر الاهتمام به، حيث تسعى كل الدول إلى تطوير المقاولاتية، بالإضافة إلى تحقيق التنوع الاقتصادي، فكل منهما يدفع بعجلة النمو والتنمية، بالإضافة إلى تحرير الاقتصاد الوطني من تداعيات التبعية للمورد المنفرد.

اعتمدنا في انجاز هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي الملائم لعرض المفاهيم وتجميع المعلومات والحقائق؛ كما قسمنا العمل إلى مبحثين، الأول يخص المدخل النظري للمقاولاتية والتنويع الاقتصادي؛ أما المبحث الثاني خصصناه لعرض بعض التجارب الدولية.

1. مدخل نظري للمقاولاتية والتنويع الاقتصادي:

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث لماهية المقاولاتية وأهميتها في النشاط الاقتصادي والتنمية في المطلب الأول، أما المطلب الثاني سنتطرف فيه لماهية التنويع الاقتصادي وشروط نجاح التنويع الاقتصادي في الدول الريعية.

1.1. ماهية المقاولاتية وأهميتها في النشاط الاقتصادي والتنمية:

لقي مصطلح المقاولاتية (الريادة) رواجا كبيرا وأصبح متداولا بشكل كبير من طرف الحكومات، الباحثين، الأفراد المهتمين بالمقاولاتية والمجتمع ككل، نظرا للتأثير الايجابي للمقاولاتية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، ولذلك سنتطرق في هذا المطلب لماهية المقاولاتية ومدى إسهامها في النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.1.1 ماهية المقاولاتية:

إن للمقاولاتية (الريادة) عدة تعاريف، ويرجع ذلك لعدم الإجماع حول نظرية المقاولاتية ومفهومها، وهذا يعود لتعدد وجهات النظر والزاوية التي تعرف من خلالها، ومع ذلك تتفق أغلب التعاريف على أنها تتمثل في نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار والتنظيم، وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من اجل استغلال موارد وحالات معينة تحمل المخاطرة وقبول الفشل؛ انه مسار يعمل على خلق شيء مختلف، والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي (مهدي، 2017، صفحة 337).

بينما يعرفها Robert Hisrih بأنها "السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية)، وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي" (لفقير، 2016-2017، صفحة 24)؛ ويمكن القول أن المقاولاتية هي كل نشاط إنشاء مشروع أعمال جديد، يقدم فعالية اقتصادية مضافة، ويأتي هذا النشاط في عدة أشكال تختلف باختلاف معايير التصنيف، كالحجم مثلا، حيث نجد مؤسسات صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة، أما حسب معيار الإبداع فنجد المؤسسات التقليدية والمؤسسات الناشئة (start ups) ذات التكنولوجيا المتطورة والتي تعتمد بشكل كبير على الرقمنة؛ وبذلك فإن مفهوم المقاولاتية هو المفهوم الأشمل، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة ما هي إلا شكل من أشكال المقاولاتية (مزيان و عماروش، 2021، صفحة 34).

كما أن المقاولاتية هي القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال ذات الصلة بها؛ ويعتبر المشروع المقاولاتي الأساس لبناء وتطوير منظمات الأعمال القادرة على المنافسة ودخول الأسواق الخارجية؛ ويجب توفر ثلاث عناصر أساسية في المنظمة المقاولاتية وهي: (زايد، 2010، الصفحات 5-6)

- الأفراد المقاولون، حيث بدونهم لا يوجد إبداع؛
- البعد التنظيمي المرتبط بالرؤية، الثقة المثالية، الإبداع، التحوط للفشل، التحوط للغموض، الرقابة الداخلية؛
- البعد البيئي المرتبط بالتنوع في الأسواق؛

وبناءا على ما سبق، تتحدد الجوانب الرئيسية للمقاولاتية فيما يلي:

- خلق و إنشاء نشاط إبداعي جديد ذو قيمة؛
- تخصيص الوقت والجهد والمال؛
- تحمل مختلف المخاطر الناتجة عن المخاطرة؛
- الحصول على العوائد الناتجة عن المخاطرة.

بصفة عامة يمكن تعريف المقاولاتية بأنها كل نشاط يتم من خلاله إنشاء مؤسسة جديدة ذات طابع تنظيمي باستغلال الفرص المتاحة، من طرف شخص يعرف بالمقاول[1] (الريادي) يتمتع بخصائص معينة لأجل تجسيد فكرة إبداعية[2] وهو ما يؤدي لخلق القيمة؛ كما تتطلب المقاولاتية بعض المهارات يمكن حصرها في ثلاثة أنواع رئيسية، وهو ما يوضحه الجدول 01:

جدول 01: أنواع المهارات المطلوبة في المقاولاتية.

المهارات التقنية	مهارات إدارة الأعمال	مهارات المقاولة الشخصية
• الكتابة	• وضع الأهداف والتخطيط	• الرقابة والالتزام
• القدرة على الاتصال	• صنع القرار	• أخذ المخاطرة
• مراقبة البيئة	• العلاقات الإنسانية	• الإبداع
• إدارة الأعمال التقنية	• التسويق	• القدرة على التنفيذ
• تكنولوجية	• المالية	• المثابرة
• الشخصية	• المحاسبة	• رؤية قيادية
• الإصغاء	• الإدارة	• التركيز على التغيير
• القدرة على التنظيم	• الرقابة	
• بناء العلاقات والشبكات	• التفاوض	
• العمل ضمن فريق	• طرح المنتج	
• مدرب	• تنظيم النمو	

المصدر: (خربوطلي، 2018، صفحة 21)

[1] **المقاول** هو الشخص الذي يتمتع بصفات أخذ المبادرة ويعمل على تنظيم الآليات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، ويتقبل المخاطرة والفشل، ولديه القدرة على طلب الموارد، العاملين، المعدات وباقي الأصول ليجعل منها شيئا جديدا مبدعا وذا قيمة، وهو الشخص الذي يتمتع بالمهارات والخصائص الإدارية منها والاجتماعية والنفسية التي تمكنه من ذلك.

[2] **الإبداع** عملية فكرية تجمع بين المعرفة المتألقة والعمل الخلاق، وتتعامل مع الواقع وتسعى نحو الأفضل، وتنتج عن تفاعل متغيرات شخصية، بيئية وسلوكية يقودها أشخاص مميزون.

مع العلم أننا نجد للمقاولاتية عدة أشكال، يمكن تلخيصها في الأشكال الأربعة التالية (فرصة، 2020):

-المقاولة الصغيرة (ريادة الأعمال الصغيرة): يمكن القول أن اغلب المشاريع التجارية تعد مشاريع صغيرة،

- **المقاولة القابلة للتطوير (Start-up)**: وهو ما يعرف باسم المؤسسات الناشئة.

-المقاولاتية الكبيرة (Large Company Entrepreneurship): يتميز بالابتكار المستمر

-المقاولة الاجتماعية (Social Entrepreneurship): تظهر المقاولة الاجتماعية في حال محاولة المقاول لخلق منتجات أو خدمات تعمل على حل مشاكل اجتماعية قائمة.

2.1.2 إسهام المقاولاتية في النشاط الاقتصادي والتنمية:

تعد المقاولاتية من الحقول الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء، لذلك اهتمت الكثير من الدراسات والبحوث بدراسة دور المقاولاتية في النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، ومن بين أهم الهيئات المتخصصة في انجاز الأبحاث والدراسات في مجال المقاولاتية في مختلف المناطق والبلدان نجد المرصد العالمي للمقاولاتية (GEM) والذي يبحث في تفسير لماذا بعض الاقتصاديات الوطنية تطورت بشكل سريع وفعال بالمقارنة مع اقتصاديات لم تلمس التطور المنشود، ومحاولة إبراز إكتمالية المكونات الموجودة في التنمية الوطنية، علما أن النموذج عبارة عن شكل توضيحي يشرح كيفية تفاعل العناصر والآليات الكبرى التي تحدد النمو الاقتصادي للدول، وهو ما يوضحه والشكل (01):

الشكل 1: نموذج تأثير المقاولاتية على النمو الاقتصادي والتنمية.

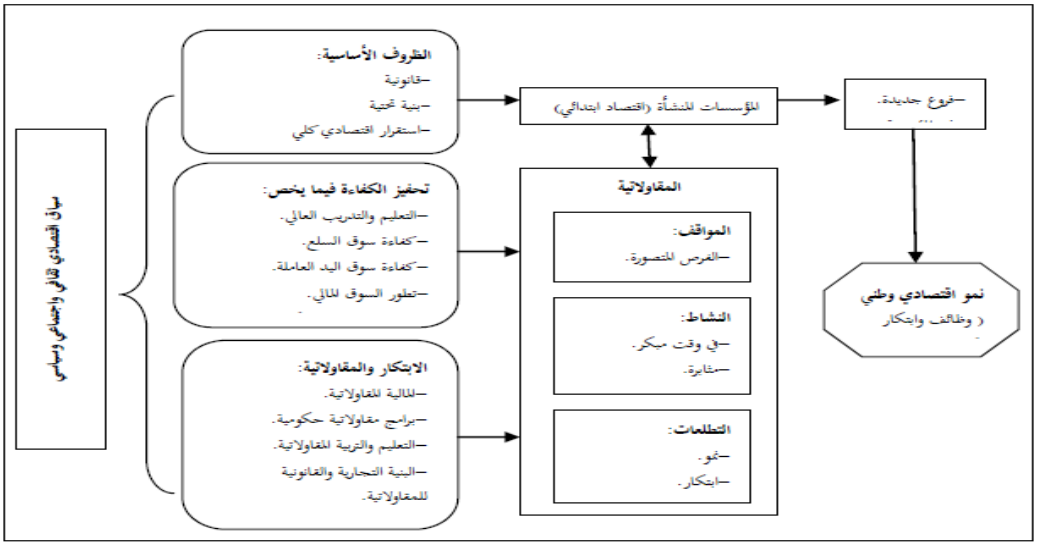

المصدر: (مهدي، 2017، صفحة 340)

وللمقاولاتية تأثير كبير على الاقتصاد الكلي والموازنات المرتبطة به، مرورا بالبيئة الاجتماعية، والتي ترتبط بعلاقة قوية بالحالة الاقتصادية للدولة (عزوز و قاسم، 2019، صفحة 56)، و بذلك يمكن تقسيم التأثيرات التي تنتج عن المقاولاتية إلى تأثيرات اقتصادية وأخرى اجتماعية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ-التأثير الاقتصادي للمقاولاتية: من بين التأثيرات التي تساهم بها المقاولاتية في اقتصاديات الدول، نجد: (بوثلجة، زروخي، و غلاب، 2019، الصفحات 721-722)

- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية بمختلف الأعمال والأنشطة؛
- خلق فرص عمل جديدة ومتنوعة: - الإسهام في تنويع المنتجات والخدمات نظرا لتباين مجالات الإبداع لدى المقاولين؛
- نقل التكنولوجيا وخلقها؛
- تنمية الصادرات؛
- التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها؛
- إيجاد أسواق جديدة؛
- زيادة القدرة على المنافسة؛
- إعطاء مرونة في تحسين قدرة الاقتصاد على التكيف؛
- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة؛
-تكوين رأس المال البشري؛

- تحقيق التنوع الاقتصادي؛
- الحد من السوق الموازي.

ب-التأثير الاجتماعي للمقاولاتية: نظرا للعلاقة الوطيدة والمتبادلة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فان تأثير المقاولاتية على الجانب الاجتماعي يمكن اختصاره فيما يلي (الجودي، 2014-2015) . (بوثلجة، زروخي، و غلاب، 2019، صفحة 723):

-خفض من نسبة البطالة؛
-المساهمة في تشغيل المرأة؛
-عدالة توزيع الدخول؛
-بث روح المبادرة وترقيتها؛
- محاربة الآفات الاجتماعية.

ومما سبق ذكره ظهر جليا أن المشاريع المقاولاتية تلعب دورا هاما في الاقتصاديات المعاصرة كما أنها ضرورية لتنويعه ونموه بشكل سليم، فهي مصدر لاستمرار المنافسة، وضرورية لتقديم ولإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية بالإضافة إلى تطويرها من خلال توزيع النشاطات إقليميا، ومصدر لزيادة نسبة الصادرات وتنويعها، ومهمة للإبداع ولتطوير السلع والخدمات الجديدة التي يصعب التنبؤ بها، كما تسمح المقاولاتية بصنع الكفاءات وخلقهم من خلال تحفيزهم وتشجيعهم، وتطوير القدرات الإدارية الفردية وتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة الاستقلالية والعمل الخاص والحر، لتلبية حاجاتهم وتحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم، وهذا ما ينعكس بصورة ايجابية على المجتمع ويسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية.

2.2 التنويع الاقتصادي وشروط نجاحه:

يعد التنويع الاقتصادي منهج يساعد في القضاء على الإختلالات في البنية الهيكلية لاقتصاديات الدول التي تعتمد في جزء كبير من مداخيلها على مصدر وحيد في الأغلب يكون موردا طبيعيا أو على عدد محدود جدا من المصادر.

1.2.2 ماهية التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في بناء اقتصاديات الدول، ويتوقف عليه مدى نجاح واستمرارية عملية التنمية لهذه الدول؛ ويرى الاقتصادي وانجر (John E. Wagner) أنه كلما ارتفعت درجة التنويع الاقتصادي في اقتصاد بلد ما كلما أصبح الاقتصاد أقل حساسية للتقلبات التي تسببها العوامل الخارجية (الجوارين، 2020).

حيث يذهب معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق أكبر عدد من مصادر الدخل الأساسية لبلد ما، والتي بدورها تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، من خلال محاولات رفع القدرات

الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء، بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا، لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم (بللعما، 2021، صفحة 337).

كما يعرف بأنه عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية أو تنويع مصادر الدخل من خلال تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المختلفة (الجوارين، 2020).

ويعرف أيضا بأنه "توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك للتقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على واحد أو عدد قلقل جدا من القطاعات" (باهي و رواينية، 2016، صفحة 135)، وكذلك"هو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية، قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة" (اوكيل، 2015-2016، صفحة 143).

أما على صعيد الاقتصاد السياسي يقصد بالتنويع بالمعنى العام بـ "تنويع الصادرات" ويعبر بالخصوص عن السياسات التي تهدف لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية، ويقسم الاقتصاد السياسي التنويع إلى قسمين، وهما: التنويع الأفقي والتنويع العمودي (الرأسي) (غلاب، سعيداني، و رزيقات، 2017، صفحة 82).

وعليه حتى يتحقق التنويع يستوجب إجراء تحولات جذرية بالهياكل الاقتصادية، حيث تقوم على قاعدة كبيرة من المرافق الإنتاجية لسلاسل من الصناعات ذات القيمة المضافة والميزة التنافسية العالية، من خلال (بشلول، غانية، و جرمون، 2017، صفحة 228):

-التنويع الافقي: والذي يسمح بإيجاد فرص لإنتاج سلع جديدة قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بالقطاع الأحادي، كقطاع التعدين، الطاقة والزراعة؛

-التنويع العمودي (الرأسي): يهدف لتطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة من خلال التحول من صناعة إلى أخرى والتوسع فيها بشكل عمودي.

مع العلم أن للتنويع جوانب وأشكال مختلفة:

قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة أو على مورد واحد من ناحية، ومن ناحية أخرى على صعيد الصادرات، التنويع قد يكون حول توسيع سلة صادرات الدولة و/أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام (باهي و رواينية، 2016، صفحة 136)، وتنويع الصادرات يتعلق بتنويع وزيادة التصدير لأكبر عدد من السلع والخدمات من جهة ومن جهة ثانية يتعلق بتوزيع المنتجات

على أكبر عدد من الأسواق الخارجية (بوثلجة، زروخي، و غلاب، 2019، صفحة 718)، ويمكن التمييز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق، حيث (باهي و رواينية، 2016، صفحة 136):

- **تنويع الهيكل الإنتاجي:** يتعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب إنتاجية؛ وينطبق بالأخص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص يهدف للتهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل " لعنة الموارد الطبيعية" أو "المرض الهولندي"؛ إن التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية.
- **تنويع الأسواق:** يحتل نفس القدر من الأهمية، فالاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة وكبيرة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر سلبا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى؛ علاوة على ذلك، هناك وفرات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية؛ وبصفة عامة إن تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة بالإضافة إلى أن التصدير لأكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

كما نجد مجالات أخرى من التنويع الاقتصادي، وهي (بوثلجة، زروخي، و غلاب، 2019، الصفحات 718-719):

-تنويع الإيرادات الحكومية؛

-التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

-التنويع في العمالة.

مما سبق ذكره تظهر بوضوح المخاطر الكبيرة التي تهدد الهيكل الإنتاجي والتصديري لأي دولة، وعليه فان الهيكل الإنتاجي المتنوع يعد حلا ناجعا ونموذجيا للحد أو التقليل قدر الإمكان من هذه الأخطار وخاصة إذا كان البلد يعتمد على السلع الأولية، كما أن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير يعتبر عامل قوة رغم أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلفة وتحمل مخاطر في طياتها على المدى الطول، لكن المكاسب المنتظرة من خلال تحقيق التنمية المستدامة تكون اكبر، بالإضافة إلى ذلك يجب التنويع في العمالة وفي إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وتنويع الإيرادات الحكومية.

وبالنسبة لمحددات التنويع الاقتصادي فيمكن حصرها في خمس فئات من المتغيرات حسب تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع(2006) توجد، وهي كالآتي: (بشلول، غانية، و جرمون، 2017، صفحة 229)

- العوامل المادية: والمتمثلة في الاستثمار ورأس المال؛
- السياسات العمومية: من سياسات مالية، تجارية وصناعية وذلك من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- الوصول إلى الأسواق: درجة الإنفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال، القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والحصول على التمويل.

ولتقييم مدى نجاعة سياسة التنويع الاقتصادي لأي دولة، تتوفر مجموعة من المؤشرات والمعايير الكمية التي من خلالها يمكن قياس درجة التنويع الاقتصادي لدولة ما، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي (بللعما، 2021، الصفحات 337-338):

- مؤشر هيرفندال- هيرشمان (HERFINDAL- HIRSHMAN): يعتبر من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي، تتراوح قيمته مابين الصفر والواحد، وكلما اقترب المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب من الواحد دل على عدم التنوع والتركيز الاقتصادي؛ وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع آخر معين (قدور و مدياني، 2020، صفحة 119).

- مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الاونكتاد UNCTAD): يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، من حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين الصفر والواحد، وكلما اقترب من الصفر كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل إلى الصفر يعني أن هيكل الصادرات الوطنية يتطابق مع هيكل الصادرات العالمية.

وفيما يخص المعايير الكمية التي تمكن من قياس درجة التنوع الاقتصادي نذكر ما يلي: (غلاب، سعيداني، و رزيقات، 2017، صفحة 85)

- مدى زيادة فعالية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛
- تطور نسبة التنوع في الصادرات؛
- تطور إجمالي العمالة حسب كل قطاع؛

- معدل ودرجة التغير الهيكلي؛
- درجة الاستقرار في الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته باستقرار أسعار المورد الوحيد.

مع العلم أن للتنويع الاقتصادي جملة من الأهداف، لعل أبرزها ما يلي:

أ-تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين التنمية الاقتصادية، المجتمعية والبيئية؛

ب-حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، بالأخص للدول التي تعتمد في صادراتها على النفط، أو مورد واحد معين، وبذلك يساعد على الاستقرار والنمو.

ت-خلق فرص عمل في قطاعات جديدة ومتنوعة تتماشي وقدرات الأفراد، ميولاتهم وطموحاتهم؛

ث- الرفع من إنتاجية العمل والاستغلال الأمثل لرأس المال البشري؛

ج-الرفع من مستوى إسهام مختلف القطاعات الاقتصادية في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفعالية هذه الأخيرة وترابطها فيما بينها؛

ح- تعزيز دور كل من الاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية في النشاط الاقتصادي؛

د- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة، متطورة ومشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي وخلق مناخ ملائم لبيئة الأعمال يحفز المقاولاتية (ريادة الأعمال)؛

ذ-التنويع في مصادر الدخل الوطني بالاعتماد على عدة مصادر بهدف الحد من الاعتماد على المصدر الأحادي؛

ر- التقليل من مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة والرفع من معدل التبادل التجاري من خلال التنويع في الصادرات؛

2.2.2 شروط نجاح التنويع الاقتصادي في الدول الريعية

حتى تكون عملية تنويع الاقتصاد ناجحة في الدولة الريعية، لا بد من إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، وبالتوازي معه لابد من القيام بإصلاحات في جانب العرض أيضا، ولابد من تنويع القاعدة الإنتاجية وعدم الاعتماد على الموارد الطبيعي الوحيد (كالنفط والغاز...) والصناعات المصاحبة له، وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن ريع هذا القطاع؛ علما أن تنويع هياكل الإنتاج هو تحد بعيد المدى يتطلب ما يلي (مجموعة مؤلفين، 2019، الصفحات 56-79):

أ-تنمية رأس المال البشري: يعد تراكم رأس المال البشري العنصر الأهم والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الاقتصاديات الريعية، لان التنمية بمفردها لا تكفي.

ب-إصلاح القطاع العام: إذا وصل القطاع العام إلى مرحلة التشبع خصوصا في الدول ذات الكثافة السكانية العالية، وأصبح كبير العدد، وتدنت كفاءته وإنتاجيته، فيصبح من الضروري رفع كفاءته وإنتاجيته، كما يتوجب تعزيز الحوكمة فيه، حتى يتوفير حافز كاف لدى الشباب وتنمية قدراتهم وتمكينهم.

ج-إصلاح القطاع الخاص: إذا كان القطاع الخاص يعتمد في نموه واستمراره على الدولة، وعلى آلية الإنفاق الحكومي خصوصا، وما تجود به الحكومات من عقود ومشروعات لقطاع الأعمال، ففي هذه الحالة يجب إعادة إصلاحه، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات، خاصة وان كان هذا القطاع لا يوفر فرص عمل كبيرة للمواطنين، ومساهمته في الاستثمار الوطني تكون جد قليلة.

د-بناء قاعدة صناعية فعالة: إن طلب السوق العالمية على المنتجات الصناعية غير محدود في حين أن توسع قطاع السلع غير المتاجر بها دوليا يبقى محدودا بأوضاع السوق المحلية وشروط التجارة فيها؛ وعليه يتوجب على الحكومات وضع خطط تنموية فعالة بهدف بناء قاعدة صناعية متنوعة ومتينة يعول عليها، وذلك نظرا للعلاقة الكبيرة بين قطاع الصناعة وباقي القطاعات.

3. نماذج من التجارب الدولية:

تركز الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء على تشجيع المقاولات عموما والمقاولات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص وذلك باختلاف نشاطها، وذلك لإسهامها الكبير في دعم الاقتصاد وتنويعه، وتعد نواة وأساس للمقاولات الكبيرة؛ فمثلا شركة جنرال موتورز لصناعة السيارات تعتمد في تجهيزها للقطع والمستلزمات على أكثر من 32000 شركة صغيرة وتعتمد في مبيعاتها على اكثر من11000 وكيل وسيط (خربوطلي، 2018، صفحة 59).

في هذا المبحث سنتطرق لبعض التجارب الدولية التي تعتمد على المقاولاتية عموما والمقاولات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص في مجال تنويع الاقتصاد.

1.3 تجارب بعض الدول الناشئة والمتقدمة

تعد تجربة الدول الناشئة من بين التجارب الناجحة، نظرا للتطور الملحوظ الذي عرفته، وسنتطرق لكل من تجربة اندونيسيا وهي من بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط، و تجربة سنغافورة.

1.1.3 تجربة اندونيسيا

إن نجاح عملية تنويع الاقتصاد ونموه يعتمد بالدرجة الأولى على تطبيق سياسات ملائمة خاصة بالنسبة للدول الريعية التي تعتمد على النفط، فيجب اتخاذ القرارات المناسبة قبل هبوط الإيرادات النفطية، ولعل من ابرز البلدان التي نجحت في عملية التنويع نجد أندونيسيا.

علما أن البطالة تعد أكبر مصدر للقلق في اندونيسيا، حيث يرتفع معدل الزيادة السكانية والقوى العاملة بوجه عام، والانخفاض في معدلات النمو بالنسبة للمشاريع كبيرة الحجم يحول دون تمكين هذه المشاريع استيعاب القوى العاملة التي في تزايد مستمر، وفي الوقت الذي أصبح القطاع الزراعي هو الآخر غير قادر على خلق فرص عمل كافية؛ فلجأت اندونيسيا لاتخاذ بعض السياسات لتطوير المؤسسات الصغيرة، وهي: (الصوص، 2010، الصفحات 27-28)

- تحسين قدرة هذه المؤسسات في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية والصناعات الزراعية وبيوت التجارة؛
- زيادة وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية وزيادة الفرص التسويقية؛
- توفير التمويل للمشاريع الصغيرة؛
- تقوية الإمكانيات الإدارية والتنظيمية؛
- تقوية شبكات العمل والشراكة.

كما ركزت اندونيسيا على تقديم حوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات وعملت على دعم العمالة من خلال إكسابها المهارات والتعليم الملائمين للحصول على وظائف في هذه المجالات الجديدة الآخذة في التوسع، بالإضافة إلى التركيز على إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال، وذلك من خلال: (غلاب، سعيداني، و رزيقات، 2017، الصفحات 86-90)

- الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية، حتى وان لم تكن هناك ميزة تنافسية؛
- استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا: من خلال إنشاء المناطق الحرة وتقديم الحوافز الضريبية وخفض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية؛
- الاستثمار في التدريب لضمان توفير اليد العاملة الماهرة والمتخصصة؛
- إنشاء روابط أفقية ورأسية على التجمعات الصناعية: حيث يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة إلى رفع إمكانيات التوظيف في القطاع بعينه، وان كان يتعين الاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية ومراعاة ألا يؤدي وجودها إلى فقدان التنافسية.

2.1.3 تجربة سنغافورة

إن تحول سنغافورة من بلد منخفض الدخل محدود الموارد وبنية تحتية هشة ومحروم من الاستثمارات وفرص العمل إلى واحد من أغنى بلدان آسيا، ليس وليدة الصدفة، بل نتج عن مزيج من السياسات العامة الإستشرافية بعيدة النظر، وبالمشاركة الواسعة من القطاع الخاص.

تعتبر تجربة سنغافورة مثال يحتذ به لأي بلد يسعى لتنمية اقتصاده، ومن بين العوامل الرئيسية لنجاح هذه الدولة التركيز على البنية التحتية والإجراءات المبتكرة، تشجيع التجارة الخارجية والمشاركة الكبيرة في التجارة الدولية، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص حيث تدرك الحكومة أهمية إشراك القطاع الخاص في القرارات الخاصة بالسياسات،كما جذبت الحكومة المستثمرين إلى سنغافورة من خلال توفير المناخ المواتي للاستثمار، وتقديم الحوافز الملائمة لإشراك

القطاع الخاص؛ وفي 2017 اصبح هناك 20 من أكبر25 شركة للخدمات اللوجيستيكية في العالم تدير عملياتها العالمية أو الإقليمية من سنغافورة (زواوي و بعوني، 2021، صفحة 18)، وقد حفز وجود العديد من الشركات ذات الثقل الكبير، الشركات المحلية على محاكاة المعايير الدولية.

حيث لجأت سنغافورة إلى إستراتيجية تشجيع الصادرات من خلال جذب المستثمرين الأجانب من خلال تقديم الحوافز وإنشاء المناطق الحرة، ومنح إعفاءات ضريبية وحوافز للتصدير؛ واتجهت إلى التنوع الاقتصادي وتعميق قاعدة التكنولوجيا وإقامة شبكات الإنتاج للتصدير من خلال عناقيد التصدير وتشجيع الصناعات التحويلية والخدمات وانتهاج سياسة تجارية أكثر انفتاحا بتوسيع العلاقات الخارجية وتوسيع القاعدة الاقتصادية للاستفادة من أسواق التصدير الجديدة من جهة، وتحسين القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الإنتاجية من حيث التكاليف وتجهيز القوة العاملة ذات المهارات من جهة أخرى، وهذا ما جعل سنغافورة حاليا تتميز بمعدلات مستقرة في اقتصادها (بن عطية، 2021، صفحة 197)، والجدول التالي يظهر تطور عدد المؤسسات في سنغافورة للفترة 2014-2018.

جدول 2: تطور عدد المؤسسات في سنغافورة للفترة 2014-2018

المتغيرات	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الشركات (بآلاف)	244,1	246,4	247,4	254,1	263,9
عدد الشركات المملوكة محليًا (بآلاف)	202,2	203	203,6	209,7	217,6
عدد الشركات المملوكة للأجانب (بآلاف)	42	43,5	43,8	44,4	46,3
عدد الموظفين (مليون)	3,4	3,4	3,4	3,4	3,5
عدد الموظفين المحليين(مليون)	2,4	2,4	2,4	2,4	2,4
عدد الموظفين الأجانب(مليون)	1	1	1	1	1,1
القيمة المضافة للمؤسسات المحلية (بمليارات الدولارات)	155	158	161	163	169
القيمة المضافة للمؤسسات الاجنبية (بمليارات الدولارات)	205	223	235	258	278
نسبة عدد المؤسسات المحلية من المجموع (%)	83	82	82	83	82
نسبة عدد المؤسسات الاجنبية من المجموع (%)	17	18	18	17	18
نسبة عدد الموظفين المحليين من المجموع (%)	72	71	70	70	69
نسبة عدد الموظفين الاجانب من المجموع (%)	28	29	30	30	31

المصدر: (بن عطية، 2021، صفحة 197)

كما لعبت المقاولات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في دعم وسد حاجيات المشاريع الكبيرة، حيث قام بنك التنمية السنغافوري بتوفير المساعدات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار الجارية وانظم إليها بعد ذلك عدد كبير من البنوك؛ كما ظهر التعاون والدعم والاهتمام من طرف الحكومة من خلال إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات تابع لها، مهمته مساعدة المصدرين وتقديم الدراسات حول الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك قيامه بتنظيم

المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها. (الصوص، 2010، الصفحات 35-36)

2.3 تجارب لدول عربية

سنتطرق في هذا المبحث لكل من التجربة الإماراتية والتجربة السعودية.

1.2.3 تجربة الإمارات العربية المتحدة.

سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة نجاحا في التنويع الاقتصادي بتبني رؤية 2021، والتي كان هدفها الرئيسي التنافس في الأسواق العالمية، لخلق اقتصاد متنوع (آل عيسى، 2021، صفحة 26) ، حيث اعتبرت "الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021" المؤشر العالمي للمقاولاتية (ريادة الأعمال) أحد أهم مؤشراتها، ووضعته ضمن محور «اقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار»، ولذلك قامت الحكومة في دولة الإمارات بالتركيز والاهتمام بأنشطة المقاولاتية (الريادة)، عبر استحداث برامج وأنظمة عمل تتضمن معايير وقواعد أساسية تقوم على تقديم التمويل الكافي للأعمال، واعتماد سياسات وبرامج حكومية تهتم بتطوير هذا القطاع وفق قواعد متقدمة من البحث والتطوير ونقل المعرفة والمهارات الموجّهة إلى رواد الأعمال، وتطوير البنية التحتية الداعمة للأعمال (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2021).

كما عملت العديد من السياسات الحديثة في الدولة على تحسين وترقية المقاولاتية، من خلال السماح للشركات ذات الأصول الأجنبية بنسبة 100% بالتنافس في قطاعات محددة، وتقديم تأشيرات ممتدة للمقاولين (رواد الأعمال) والمستثمرين، واجتذاب الشركات ذات التقنية إلى الدولة بالاعتماد على سياسات الضرائب والاستثمار وتوفير تمويل إضافي ودعم للأعمال الصغيرة، بالإضافة إلى دور مجلس دبي المستقبلي للنشاط المقاولاتي، وكما تستفيد الحكومة من معرض إكسبو 2020، وهو حملة رئيسية للترويج لدولة الإمارات العربية المتحدة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز وترقية النشاط المقاولاتي، وتعد الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكبر الجهات المانحة في العالم لدعم تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. (فرحي و بخوش، 2021، صفحة 57)

وأكد وزير دولة الامارات لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أن قطاع الصناعة نجح خلال المرحلة الماضية، وأضاف في تصريح بمناسبة إطلاق دولة الإمارات "الإستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة Operation 300bn" (مشروع 300مليار)، انه "وفقا لبيانات عام 2019، تضم دولة الإمارات اليوم أكثر من 32 ألف منشأة تعمل في مجالات الصناعات التحويلية المختلفة، توفر الوظائف وفرص العمل لأكثر من 681 ألف عامل، ولا تقتصر أهمية القطاع الصناعي على مساهمته المباشرة في الاقتصاد فحسب، بل تشير الدراسات إلى أن كل درهم مبيعات من القطاع الصناعي يضيف نحو 1.3 درهم في القطاعات الأخرى، وأكد على أن تركيز الإستراتيجية على دور

التكنولوجيا المتقدمة في تحقيق النمو الصناعي المنشود سيشجع مشاركة المبتكرين والمخترعين والشركات الصغيرة والمتوسطة على دعم التوجه نحو تطوير صناعات متقدمة وبناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والملكية الفكرية والبحث والتطوير، وهي خطوة مهمة نحو تحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071. (الاتحاد، 2021)

علما أن دولة الإمارات العربية المتحدة، حلت في المرتبة الأولى عالميا في المؤشر العالمي لريادة الأعمال (المقاولاتية) لسنة 2022، وذلك بحسب التقرير الصادر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) حيث تقدمت من المرتبة الرابعة عالميا في تقرير 2021، وبذلك تفوقت على جميع الاقتصاديات العالمية المشاركة في التقرير، إذ حصلت على أعلى معدل على الترتيب العام للمؤشر بواقع 6.8 درجة. (العين الاخبارية، 2022)

2.2.3 تجربة السعودية:

إن بداية اهتمام السعودية بالتنويع الاقتصادي كانت منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث وضعت إحدى عشرة خطة تنموية تغطي كل منها خمس خطط سنوية، وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط الخام حينها؛ وكانت النتائج المحصل عليها ملموسة من خلال بناء قاعدة صناعية معتمدة على صناعات البيتروكيماويات العملاقة لزيادة القيمة المضافة للمورد الطبيعي الناضب، ووفرت هذه الخطوات أكثر من 2.7 ملون وظيفة جديدة معظمها في القطاع العام، كما تمت إضافة 800000وظيفة جديدة في كل من قطاع الخدمات حيث تركزت معظم هذه الزيادة في الخدمات الاجتماعية، التجارة والسياحة. (آل عيسى، 2021، صفحة 29)

لقد نفذت السعودية العديد من البرامج لتشجيع إقامة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الصوص، 2010، صفحة 35):

- بنك التسليف السعودي: يمنح قروضاً بدون فائدة ضمن برنامج قروض البنك المهنية، الذي يهدف إلى تشجيع ودعم المهنيين والفنيين لممارسة مهنهم؛
- برنامج كفالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة: يكفل المنشآت الصغيرة التي لا يتجاوز حجم مبيعاتها 20 مليون ريال للحصول على قروض؛
- برامج حكومية أخرى لدعم المنشآت الصغيرة ومنها برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، التي تنفذها إدارة المنشآت الصغيرة بالمؤسسة. وتمول المؤسسة المشاريع الصغيرة التي يرغب الشباب في إقامتها في حدود رأس مال لا يتجاوز 200 ألف ريال؛ ويتم التمويل بعد إجراء دراسات جدوى للمشاريع وإلحاق أصحابها في دورات تدريبية في مجال عملهم وفي مجال الاستثمار؛بالإضافة إلى هذه القنوات الرسمية هناك العديد من القنوات الخيرية.

لكن أكبر خطوة نحو تنويع الاقتصاد في السعودية كانت مع "رؤية السعودية 2030 " والتي تم الإعلان عنها في 25افريل 2016 حيث شرعت في انجاز برنامج جريء للإصلاح يهدف إلى تنويع موارد النشاط الاقتصادي (آل عيسى، 2021، صفحة 29).

وبذلك وضعت خطة تهدف إلى التحول الوطني الشامل على مستوى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع السعودي، حيث اعتمد برنامج التحول الوطني الأهداف الإستراتيجية الداعمة لتحقيق رؤية السعودية 2030 ، ومن بين تلك الآليات نذكر: خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم إيراداتها، بالإضافة إلى حرص واهتمام القيادة الرشيدة بأهمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة إيمانا بدورها في زيادة مساهمة الناتج المحلي من 20 ٪ إلى 35 ٪ وفق رؤية المملكة 2030؛علما أنه من أولويات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، معالجة ثلاث تحديات، هي الكوادر البشرية، البيروقراطية الحكومية، وفرص التمويل (بشلول، غانية، و جرمون، 2017، صفحة 230)؛

بذلك كان الهدف هو جعل المقاولاتية إستراتيجية للتنويع الاقتصادي وفقا لبرامج التحول الوطني 2020 للاقتصاد السعودي، كما أكدت الرؤية 2030 على دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها "أهم محركات النمو الاقتصادي، إذ تعمل على خلق الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات"، حيث عملت جاهدة على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولين من خلال تطوير اللوائح المناسبة للأعمال وتوفير إمكانية الحصول على التمويل وعقد الشراكات الدولية ومنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصة أكبر في المنافسات الحكومية،الحصول على التمويل وتمكين رواد الأعمال من تسويق وتصدير منتجاتهم وخدماتهم، بالإضافة إلى توفير المرافقة؛ وهو الأمر الذي جعل التجربة السعودية رغم حداثتها توفر بيئة ملائمة وداعمة للنشاط المقاولاتي (بشلول، غانية، و جرمون، 2017، الصفحات 230-231) .

بحسب تقرير المرصد العالمي للمقاولاتية (GEM) لعام 2020-2021 الذي صدر بالتعاون مع كلية الأمير محمد بن سلمان للأعمال وريادة الأعمال ومركز بابسون العالمي لقيادة ريادة الأعمال (BGCEL)، حلت السعودية في المركز الأول عالميا في " استجابة الحوكمة و المقاولين (رواد الأعمال) لجائحة كورونا" (رواد الاعمال، 2021)

4. خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في الإطار النظري لكل من المقاولاتية والتنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى التجارب الدولية التي تناولتها الدراسة، يظهر بوضوح أن المقاولاتية آلية فعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى النتائج التالية:

-المشاريع المقاولاتية تسهم بفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الشاملة في جميع البلدان؛

-تعتبر المشاريع المقاولاتية النواة الأولى في بناء منظمات الأعمال الصغيرة والكبيرة؛

- تساعد المقاولاتية على بناء قاعدة صناعية فعالة؛

- المقاولاتية تحقق أهداف التنوع الاقتصادي؛

- تسهم المقاولاتية في الرفع من مقاييس درجة التنوع الاقتصادي (تطور في تنوع الصادرات، واجمالي العمالة حسب القطاعات، التغير الهيكلي، استقرار الناتج المحلي الإجمالي، فعالية القطاع الخاص).

بناءا على النتائج المتوصل إليها نتقدم ببعض الاقتراحات، وهي كالآتي:

- اعتماد سياسات وبرامج تهتم بتطوير قطاع المقاولاتية وفق قواعد متقدمة من البحث والتطوير ونقل المعرفة والمهارات الموجّهة إلى المقاولين،

- وضع برامج وأنظمة عمل تتضمن معايير وقواعد أساسية لتقديم التمويل الكافي للمقاولات؛

- تشجيع التجارة الخارجية والمشاركة الكبيرة في التجارة الدولية؛

-تعزيز التعاون بين المقاولين، الجامعات ومراكز البحث.

- دعم التوجه نحو تطوير صناعات متقدمة وبناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار، الملكية الفكرية والبحث والتطوير؛

- الاستفادة من المداخيل النفطية لتطوير البنية التحتية الداعمة للأعمال، والإجراءات المبتكرة؛

-التركيز على نشر وغرس الثقافة المقاولاتية في المجتمع؛

- الاهتمام بتكوين رأس مال بشري يتماشى ومتطلبات سوق العمل.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- امينة مزيان، و خديجة إمان عماروش. (2021). الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها. تأليف مجموعة باحثين، المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر (الإصدار مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي -حالة منطقة البويرة- جامعة البويرة، الصفحات 29-50). الجزائر.

- سمير زهير الصوص. (2010). بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة-نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين. وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين.

- عامر خربوطلي. (2018). ريادة الاعمال وادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الجامعة الافتراضية السورية، سورية.

- فايز جمعة صالح النجار، و عبد الستار محمد العلي. (2006). الريادة وادارة الاعمال الصغيرة. الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- مجموعة مؤلفين. (2019). التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

الأطروحات:

- حمزة لفقير. (2016-2017). روح المقاولة وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة: مقاولي ولاية برج بوعريريج (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة- بومرداس -الجزائر.

- حميدة اوكيل. (2015-2016). دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة- بومرداس –الجزائر.

- محمد علي الجودي. (2014-2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي- دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة –الجزائر.

المقالات:

- أسماء بللعما. (2021). التنويع الاقتصادي مدخل لارساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، 4 (1)، الصفحات 335-353.

- اشواق بن قدور، و محمد مدياني. (30 06, 2020). التنويع الاقتصادي ومداخل تحسين اداء الاقتصاد الجزائري. مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال ، 4 (1)، الصفحات 116-130.

- لسعيد بشلول، نذير غانية، و سعاد جرمون. (ديسمبر, 2017). المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي -دراسة حالة المملكة العربية السعودية. المجلة الجائرية للتنمية الاقتصادية العدد(07)، الصفحات 225-234.

- سفيان الشارف بن عطية. (أفريل, 2021). الصناعات الصغيرة والمتوسطة أساس التنويعالاقتصادي: عرض لتجربة سنغافورة وامكانية استفادة الجزائر منها. مجلة الاستراتيجية والتنمية ، 11 (3)، الصفحات 191-202.

- سمرة فرحي، و مديحة بخوش. (24 10, 2021). تجارب دولية في دعم المقاولاتية. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship ، المجلد 4 العدد(7)، الصفحات 51-62.

- عائشة بوثلجة، فيروز زروخي، و فاتح غلاب. (اكتوبر, 2019). المقاولاتية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة اقتصاد المال والاعمال ، 03 (03)، الصفحات 713-730.

- عبد الكريم جبار شنجار آل عيسى. (2021). مسارات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في دول نفطية مختارة: دراسة تحليلية. المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي ، 03 (01)، الصفحات 8-38.

-علي عزوز، و حسناء قاسم. (2019). اهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 01 (01)، الصفحات 52-62.

- فاتح غلاب، محمد السعيد سعيداني، و بوبكر رزيقات. (2017). السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي-حالة ماليزيا واندونيسيا والمكسيك. مجلة اقتصاد المال والاعمال ، 1 (1)، الصفحات 78-93.

- مراد مهدي. (2017). المقاولاتية آلية للتنويع في الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الازمة الراهنة. مجلة أبعاد اقتصادية ، الصفحات 334-354.

- موسى باهي، و كمال رواينية. (ديسمبر, 2016). التنويع الاقتصاي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (05)، الصفحات 133-152.

المداخلات:

- زكية زواوي، و ليلى بعوني. (24 06, 2021). دور الخدمات اللوجيستيكية في انعاش التجارة الدولية واقتصاديات الدول- تجربة سنغافورة. الملتقى العلمي الوطني حول الاقتصاد الجزائري والسلسلة اللوجيستيكية في التجارة الدولية- تسهيلات وآفاق . جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- مراد زايد. (06-07-08 أفريل, 2010). الريادة والابداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الاعمال . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر.

مواقع الانترنيت:

- الاتحاد. (23 03, 2021). تاريخ الاسترداد 17 02, 2022، من الاتحاد: https://www.alittihad.ae/news/الإمارات/4174196/أحمد-الفلاسي--دعم-اقتصاد-المعرفة

- العين الاخبارية. (10 02, 2022). تاريخ الاسترداد 16 02, 2022، من العين: https://al-ain.com/article/uae-first-globally-the-entrepreneurship-index-2022

- رواد الاعمال. (03 06, 2021). تقرير المرصد العالمي لريادة الاعمال 2021. تاريخ الاسترداد 16 02, 2022، من رواد الاعمال: https://www.rowadalaamal.com/tag/تقرير-المرصد-العالمي-لريادة-الأعمال-2021/

- عدنان فرحان الجوارين. (16 10, 2020). مدونة عدنان فرحان الجوارين. تاريخ الاسترداد 17 02, 2022، من منصة أريد: https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/5c969cf1-992e-451e-9f03-99e74a89623b?t=مفهوم-ودواعي-التنويع-الاقتصادي

- فرصة. (05, 2020). ما هي انواع ريادة الاعمال واي نوع من رواد الاعمال أنت؟ تاريخ الاسترداد 19 02, 2022، من فرصة: https://www.for9a.com/learn/ما-هي-أنواع-ريادة-الأعمال-وأي-نوع-من-رواد-الأعمال-أنت

- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (09 02, 2021). كيف حققت دولة الامارات مكانة عالمية متميزة في ريادة الاعمال؟ تاريخ الاسترداد 17 02, 2022، https://www.ecssr.ae/reports_analysis/كيف-حققت-دولة-الإمارات-مكانة-عالميّة-م/